حل السلسلة رقم 02

حل التطبيق رقم 01:

1. مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي، وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل.

دراسة القوائم المالية بعد تبويبها واستخدام الأساليب الكمية بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة".

تكمن أهمية التحليل المالي في:

- أداة من أدوات الرقابة الفعالة ؛
- يساعد في عملية تقييم الجدوى الاقتصادية للاستثمارات وتقييم الأداء؛
- يساهم في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- المساهمة في اتخاذ القرارات المصيرية داخل المؤسسة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة وكفاءة نشاطها؛
- مؤشر على مدى نجاعة المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة.

2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

أ. **إدارة المؤسسة:** يمكن التحليل المالي المؤسسة من تقييم أدائها والسياسات المالية المتبعة فيما تعلق بالاستثمار واختيار بدائل التمويل المختلفة، تقييم بلوغ الأهداف وتحديد الانحرافات، قياس السيولة والرحية ...الخ.

ب. **المساهمون و المستثمرون:** يتجه اهتمام هذه الفئة من خلال التحليل المالي الى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في المستقبل ودرجة يسرها المالي وكذا ما توفره من فرص استثمارية ملائمة.

ت. **المقرضون:** الغرض من التحليل الائتماني هو معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وهذا يتناسب مع أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة الى معرفة ربحية المؤسسة على المدى الطويل وهذا يفيد أصحاب الديون قصيرة الأجل.

ث. **الجهات الرسمية:** ونخص بالذكر الإدارة الجبائية التي تهتم بقوائم الدخل المحددة لنتيجة النشاط التي يتم على أساسها تحديد الضرائب المناسبة.

ج. **مكاتب الخبرة المالية:** هي مكاتب متخصصة تقوم بتحليل المؤسسة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.

ح. **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الاوراق المالية من التحليل المالي في معرفة التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمؤسسة ومراقبة الأحوال المالية السائدة ، تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

1. استعمالات التحليل المالي

أ. **التحليل الائتماني:** هو تحليل مالي للقوائم المالية يقوم به الطرف المقرض عادة للتعرف على أداء العميل (المقترض) ومركزه المالي من خلال نسب الربحية والسيولة وقياس التدفقات النقدية لمعرفة الملاءة المالية لهذه الجهة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحجم الخاطرة المصاحبة للاستثمار معه.

ب. **التحليل الاستثماري:** تعد التطبيقات المستخدمة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات الأفضل في التحليل المالي وذلك للأهمية البالغة التي يوليها المستثمرون وحملة الأسهم حرصا على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. كما لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات بل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها وكفاءتها الادارية.

ت. **تحليل الاندماج والشراء:** الاندماج هو مزيج بين مؤسستين لتكوين مؤسسة جديدة في الأسواق العالمية، أما الشراء أو الاستحواذ فهو شراء مؤسسة كل أو جزء من أسهم المؤسسة الأخرى، تعتبر هذه العمليات من القرارات الاستثمارية المهمة في تعزيز قدرة المنشأة على المنافسة ، يقوم التحليل المالي بتقييم القيمة الحالية للمؤسسة (التي ترغب في شرائها) وتقدير الأداء المستقبلي لها، في الوقت ذاته تقوم المؤسسة المقابلة (المؤسسة المشتراة) بتقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملائمته.

ث. **تحليل تقييم الأداء:** تعمل أدوات التحليل المالي بشكل أساسي على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها ومستوى نموها ومنهجه ، كذلك تمكن من مقارنة أدائها بمؤسسات تنشط في نفس المجال، غالبا تهتم معظم الأطراف ذات العلاقة بهذا النوع من التحليل.

ج. **التخطيط:** يساعد التحليل المالي على التخطيط والتنبؤ والموازنة بدقة دعم قرارات الأعمال والسلامة المالية المستقبلية للمؤسسة، يستخدم فيها المحلل كل البيانات المالية الحالية والتاريخية لإنتاج توقعات مالية تتنبأ بدقة بالإيرادات والنفقات والأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل.

ح. **الرقابة المالية** : تركز ادوات التحليل المالي على تقييم ومراجعة نتائج نشاط المؤسسة للتأكد من ان تنفيذ العمليات يسير وفقا للأسس والمعايير الموضوعة، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب (التغذية العكسية) .

أدوات التحليل المالي:

أ. **تحليل الميزانية:** يتم من خلال هذا التحليل التعرف وضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية وغيرها، وذلك بالاعتماد على المنظور الذمي للمؤسسة ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المبني على فصل النشاطات الرئيسية في المؤسسة.

ب. **تحليل حساب النتائج:** تهدف هده الأداة الى معرفة كيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير (SIG)وهي أرصدة يتم من خلالها توضيح كيفية تشكل النتيجة وتحديد الأسباب التي أدت إليها، ومن ثم تصور الحلول الممكنة التي تحسنها.

ت. **تحليل النسب:** يهدف التحليل المالي من خلالها الى تقدير العلاقة بين مجموعة عناصر الحسابات المختلفة.

ث. **تحليل المردودية :** تمكن من مقارنة النتائج مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وتعتبر المؤشر الاكثر موضوعية في تقييم الأداء، يركز على تقييم مردودية الاستغلال، المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار معا.

تحليل التدفقات النقدية: مقارنة بالتحليل الذمي والوظيفي للمؤسسة يعتبر جدول التدفقات المالية أداة ديناميكية تسمح تحليل التوازن المالي ودراسة حركة التدفقات المالية والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن العجز والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية

3. **الذمة المالية للمؤسسة** : جميع حقوق والتزامات الشخص المالية في الحاضر أو المستقبل. فهي تقتصر على الحقوق والالتزامات المالية دون غيرها.

يعرف التحليل المالي الكلاسيكي أو الساكن (سيولة /استحقاق) بالتحليل الذمي للمؤسسة، وهو من الطرق التقليدية للتحليل، يهتم بشكل أساسي بمخاطر العسر والافلاس المالي، وفقا لهذا المنظور تعتبر المؤسسة وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية (قبل أن تكون وحدة انتاجية)، تعبر الوضعية الصافية عن قيمة الذمة المالية للمؤسسة وتحدد من خلال الفرق بين عناصر الأصول والخصوم.

4. تصنف عناصر الميزانية وفقا لهذا النوع من التحليل حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، ويسمح هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية من خلال المقارنة بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم بهدف تجنب العسر المالي، أي أن الميزانية المالية تهدف إلى اظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها

يظهر الزمن كمعيار أساسي وفقا لهذا المنظور، ان احترام قيد الزمن مفاده مقارنة درجة استحقاق عناصر الموارد مع درجة سيولة عناصر الاستخدامات ، ويقصد بدرجة الاستحقاق الفترة الزمنية المطلوبة لاستحقاق كل عنصر من عناصر الموارد ، أما درجة السيولة فهي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل كل عنصر من عناصر الاستخدامات الر نقدية جاهزة.

حل التطبيق رقم 02:

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		**الأموال الخاصة**	
– تثبيتات معنوية (ح 20	150.000	رأس المال الصادر (ح 101	100.000
– تثبيتات عينية (ح 21	900.000	الاحتياطات ح 106	60.000
تثبيتات مالية (ح 27/26	700.000	نتيجة الدورة ح12	850.000
مجموع الأصول غير الجارية	**1.750.000**	**مجموع الاموال الدائمة**	160.000
الأصول غير الجارية		اقتراضات لدى البنك (ح16	1.400.000
المواد الأولية والتوريدات (ح31	150.000	المؤونات على الاخطار (ح 15	40.000
منتجات تامة الصنع(ح 35	240.000		
الزبائن (41	30.000	**مجموع الخصوم غير الجارية**	**1.440.000**
المستخدمون ح 42	80.000	موردو المخزونات (ح 40	50.000
البنك (51	380.000	الضرائب على نتائج الدورة (ح 45	200.000
الصندوق(53	90.000	خزينة خصوم (ح 51	20.000
مجموع الأصول الجارية	**970.000**	**مجموع الخصوم الجارية**	**270.000**
مجموع الاصول	**2.720.000**	**مجموع الخصوم**	**2720.000**